

Distr.: General
27 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب
مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد
الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية
جنيف، ٦-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت
النظر في مقترحات تهدف إلى تحسين المجموعة وزيادة تطويرها،
بما في ذلك التعاون الدولي في ميدان مكافحة الممارسات التجارية
التقييدية

بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك: الاستعراض والتوقعات مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يقدم الأونكتاد المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية وإلى أقل البلدان نمواً، وكذلك إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحسب ما يتلقاه من طلبات، وحسب احتياجات البلدان المعنية وما يتوافر له من موارد. ويشمل ذلك المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي في صياغة قوانين المنافسة والمبادئ التوجيهية لتطبيق السياسة العامة، فضلاً عن بناء القدرات في تنفيذ سياسة المنافسة من منظور أطول أجلاً، بما يتماشى ومجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والطلبات التي تقدم بها مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة. ويُجمّع هذا التقرير الاستعراضات السنوية لأنشطة أمانة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني منذ عام ٢٠١٠ التي قدمت إلى اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-08341 190515 200515



* 1 5 0 8 3 4 1 *

المنافسة (فريق الخبراء) بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير تقييماً
لأثر تدخل الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك في آخر فترة خمس سنوات.
ويتناول الفرع الأخير من هذا التقرير التوقعات المتعلقة بأنشطة التعاون بالاستناد إلى استراتيجية
الأونكتاد الجديدة، البرنامج العالمي المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك للجمعية (برنامج
كومبال العالمي)، الذي اعتمد في عام ٢٠١٤.

الصفحة	
٤	مقدمة
	ألف - الأساس المنطقي للمساعدة التقنية وبناء القدرات في إطار أعمال الأونكتاد المتعلقة بسياسات
٥	المنافسة وحماية المستهلك
	باء - استعراض الأنشطة الرئيسية للمساعدة التقنية وبناء القدرات ونتائجها وتأثيراتها بين عامي
٩	٢٠١٠ و ٢٠١٥ حسب المجموعات
	جيم - برنامج كومبال العالمي: استراتيجية جديدة للأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية
١٣	بشأن سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك

مقدمة

١- بعد أن وضع مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في اعتباره زيادة الاحتياج إلى التعاون التقني والمساعدة التقنية في جميع البلدان النامية، بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والمعرّضة هيكلياً للضعف والمخاطر والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اعتمد قراره (TD/B/RBP/CONF.7/L.16)^(١) الذي يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تجري استعراضاً لأنشطة التعاون التقني بالتشاور مع المنظمات الأخرى وغيرها من الجهات التي تساهم بهذه الأنشطة تجنباً للازدواج، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على توفير المساعدة التقنية لبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وجرت هذه المشاورة في عام ٢٠١١ وأبلغ بها فريق الخبراء بموجب مذكرة من الأمانة بعنوان "فعالية بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى وكالات المنافسة الناشئة" (TD/B/C.I/CLP/11/Rev.1).

٢- ووفقاً للفقرة ٤ من القرار، استعرضت المذكرة التي أعدتها الأمانة عام ٢٠١٢ بعنوان "أنشطة بناء القدرات المقدمة لوكالات المنافسة الفتية" (TD/B/C.I/CLP/17) المساعدة المقدمة من البلدان المانحة والبلدان المتلقية والمنظمات الدولية الأخرى. وأورد تقرير عام ٢٠١٣ المعنون "بناء القدرات واستعراض النظراء الطوعي الذي يجريه الأونكتاد باعتباره أداة لبناء القدرات" (TD/B/C.I/CLP/22) تفاصيل تتعلق بعملية الأونكتاد لاستعراض النظراء الطوعي وبخصوصيات هذه الآلية في الأونكتاد. وأخيراً، قدمت المذكرة التي أعدتها الأمانة بعنوان "استعراض عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة" (TD/B/C.I/CLP/30) استعراضاً تكاملياً لأنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات.

٣- ولدى تنفيذ قرارات مؤتمر الاستعراض السادس، واجتماعات فريق الخبراء التي تلتها، اتخذت الأمانة تدابير لتعزيز برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك، على النحو الذي يرد تفصيله في الفصول التالية. وتعرّزت أهمية أعمال فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك وكذلك تأثيرها وفعاليتها بفضل هذه الإجراءات، وتحقق تقدم في وضع استراتيجية عالمية جديدة تسمى برنامج كومبال العالمي استناداً إلى التجربة الناجحة لبرنامج أنشئ منذ عام ٢٠٠٣ لصالح منطقة أمريكا اللاتينية.

(١) انظر الفقرة ٤ من القرار الوارد في الوثيقة TD/B/RBP/CONF.7/11.

ألف- الأساس المنطقي للمساعدة التقنية وبناء القدرات في إطار أعمال الأونكتاد المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك

ولاية الأونكتاد

٤- الأونكتاد هو جهة التنسيق فيما يتصل بجميع الأعمال المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منظومة الأمم المتحدة، وهو جزء من عمل الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ويمثل صلب عمل الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية - الذي تعود ولايته إلى اعتماد مجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في عام ١٩٨٠ - قبولاً بوجهة النظر القائلة بأن المعايير الأساسية لقوانين المنافسة، التي تستخدم منذ أمد بعيد في البلدان المتقدمة، يجب توسيعها لتشمل عمليات المؤسسات، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، في البلدان النامية. وبالتالي فإن الفرع المتعلق بالأهداف في مجموعة الأمم المتحدة يشدد على أن مصالح البلدان النامية بشكل خاص يجب أن تراعى في القضاء على الممارسات المنافية للمنافسة والتي قد تلحق ضرراً بالتجارة الدولية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر الفرع المتعلق بالأهداف إلى مجموعة الأمم المتحدة باعتبارها إسهاماً دولياً في عملية أوسع لتشجيع اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥- وطلب مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السادس في قراره إلى الأونكتاد "... توفير المساعدة التقنية لبناء القدرة في مجال قوانين وسياسات المنافسة وذلك عن طريق: (... (هـ) إعداد وتنفيذ مشاريع على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون التقني والتدريب في مجال قوانين وسياسات المنافسة، تضع في اعتبارها بصفة خاصة البلدان أو المناطق دون الإقليمية التي لم تتلق هذه المساعدة حتى الآن، لا سيما في مجال صياغة القوانين وتدريب الموظفين والقدرة على الإنفاذ؛ (و) تعبئة الموارد وتوسيع نطاق البحث عن مانحين محتملين للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال"^(٢).

٦- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت ولاية الدوحة في الفقرة الفرعية ٥٦ (م) منها إلى الأونكتاد "أن يقوم بالتحليل والبحث وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات لحماية المنافسة والمستهلك، وعلى تشجيع تبادل أفضل الممارسات، وإجراء استعراض النظراء لتنفيذ مثل هذه السياسات".

٧- ويقدم الأونكتاد، عملاً بالولايات المشار إليها أعلاه، المساعدة التقنية ذات الصلة بإعداد أو اعتماد أو تنقيح أو تنفيذ سياسات وتشريعات وطنية للمنافسة وحماية المستهلك، وأيضاً بناء القدرات المؤسسية الوطنية لإنفاذ التشريعات الفعلية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وبالتالي ينظم الأونكتاد على المستوى الوطني:

(٢) انظر الحاشية ١.

(أ) المساعدة في إعداد قوانين المنافسة وحماية المستهلك وما يتصل بذلك من تشريعات؛

(ب) عقد اجتماعات استشارية لاستعراض مشاريع قوانين المنافسة وحماية المستهلك مع ممثلي الحكومات. وتمثل هذه الأنشطة خطوة أساسية في طريق اعتماد تشريعات المنافسة وحماية المستهلك؛

(ج) عقد دورات دراسية مكثفة بشأن قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك بما يشمل تنظيم دورات تدريبية بشأن جمع الأدلة في قضايا المنافسة وإنفاذ حماية المستهلك على مستوى القطاعات؛

(د) عقد دورات تدريبية للقضاة بشأن المسائل ذات الصلة بقوانين وسياسات المنافسة؛

(هـ) عقد دورات تدريبية للمسؤولين المعيّنين حديثاً بشأن تنفيذ قوانين المنافسة.

٨- وعلى الصعيد الإقليمي، يساعد الأونكتاد في صياغة وتنفيذ القواعد الإقليمية المتعلقة بالمنافسة. ونظم أيضاً عدداً من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الرامية إلى المساهمة في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ينظم الأونكتاد بالتالي ما يلي:

(أ) إعداد دراسات وتقارير عن تعزيز المؤسسات في مجال المنافسة؛

(ب) عقد حلقات عمل ومؤتمرات إقليمية بشأن قوانين وسياسات المنافسة؛

(ج) عقد مؤتمرات دولية عن سياسات المنافسة لجميع مناطق العالم؛

(د) إعداد دراسات وتقارير عن إطار ممكن للتعاون في مجال سياسات المنافسة والتجارة والمسائل ذات الصلة لتجمعات التكامل الإقليمي؛

(هـ) عقد دورات تدريب إقليمية للقضاة والمدعين العامين في مجال إنفاذ قوانين المنافسة.

٩- وزادت بصورة كبيرة خلال فترة السنوات الخمس المشمولة بالاستعراض أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتدريب. ويُعزى ذلك جزئياً إلى الاهتمام الكبير الذي أبدته الدول الأعضاء، على الصعيدين المحلي والإقليمي، كما يُعزى جزئياً أيضاً إلى التضامن الذي أبداه المانحون من العديد من البلدان الذين قدموا مساهمات مالية وتبرعات عينية سخية.

١٠- ويوجز هذا التقرير أنشطة أمانة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، وهو يستند إلى التقارير السنوية المقدمة إلى فريق الخبراء^(٣). يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً في هذه التقارير.

مساهمة الأونكتاد في إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

١١- الأهداف الرئيسية للأونكتاد هي إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام لهذه البلدان، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر^(٤).

١٢- وقد أظهرت تجربة الأسواق المتقدمة والناشئة وجود علاقة ترابط بين الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وحققت البلدان التي فتحت أبوابها أمام التجارة واعتمدت سياسات موجهة نحو السوق نمواً أسرع بكثير من نمو البلدان التي لم تفعل ذلك. ومع ذلك، فإن الحواجز الدولية والداخلية لا تزال تمنعها، في كثير من الأحيان، من الاستفادة الكاملة من النظام التجاري العالمي والفرص التي تتيحها العولمة.

١٣- ولكي تستفيد البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التجارة، لا بد لها أن تنهض بقدرتها التنافسية وتستوفي المعايير التي تشترطها الأسواق الدولية. ويتوخى الأونكتاد دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية؛ ودعم جهودها الرامية إلى تطوير القدرات التجارية. وسياسة المنافسة هي جزء من استراتيجية إنمائية شاملة ولها أهداف محددة لمساعدة البلدان النامية على استخدام القطاع الخاص والتجارة والاستثمار كأداة لتحقيق النمو المستدام والحد من الفقر. وسياسة المنافسة ليست بديلاً عن الانفتاح على التجارة، بل هي مكمل ضروري باتت أهميته تزيد.

١٤- ويستند الأساس المنطقي لسياسة المنافسة إلى مراقبة إخفاقات السوق وفكرة تهيئة فرص متكافئة للجهات الاقتصادية الفاعلة^(٥)، فضلاً عن السيطرة على الاحتكارات الحكومية^(٦). وعلاوة على ذلك، فإنها توفر فرصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، كما أن باستطاعة قوانين المنافسة التي تحظر التلاعب بالعطاءات أن تحد من فرص الفساد في المشتريات العامة.

(٣) انظر TD/B/C.I/CLP/11/Rev.1، TD/B/C.I/CLP/17، TD/B/C.I/CLP/22 و TD/B/C.I/CLP/30.

(٤) TD/500/Add.1.

(٥) يشمل هذا التصدي لاتفاقات عدم التنافس المبرمة بين الشركات، بواسطة التكتلات الاحتكارية، وتثبيت الأسعار، وتقاسم المناطق الجغرافية على سبيل المثال. وقد تقيم المؤسسات التجارية أيضاً تجمعات قانونية رسمية مثل مجالس التسويق والتعاونيات، يمكن في الواقع أن تكون بمثابة تكتلات احتكارية.

(٦) عادة ما تضع الحكومات أنظمة ترخيص تقييدية فيما يتعلق ببعض القطاعات والمنتجات، مثل المدخلات الزراعية، على سبيل المثال، والبذور والكيماويات الزراعية.

١٥ - وتترتب على جميع الممارسات التجارية التقييدية حواجز أمام الدخول وتكاليف مرتفعة. وبعض الممارسات التجارية التقييدية أشد بكثير في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية منه في البلدان المتقدمة^(٧). فعلى سبيل المثال، تعمل التكتلات الاحتكارية في مجال الاستيراد والتصدير على تشويه التجارة ورفع التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمؤسسات التجارية؛ وقد تتسبب الاحتكارات في البنية التحتية مثل الاتصالات والخدمات المالية والنقل الجوي في جعل مباشرة الأعمال التجارية مكلفة للغاية وفرصها أقل يُسرّاً، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالتالي، فإن اعتماد قوانين وسياسات منافسة سليمة وفعالة قد يكون له دور مباشر وهام في ضمان عدم إبطال الممارسات المناهية للمنافسة أو احتكارات الدولة للفوائد المترتبة على الانفتاح على التجارة. وقد يكون له دور مهم أيضاً في كفالة حق المستهلكين في الحصول على منتجات غير خطيرة ومعلومات وافية تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة وفقاً للرغبات والاحتياجات الفردية، فضلاً عن الحق في سبل انتصاف فعالة. وهذا ما يؤدي إلى النهوض المباشر برفاههم ويساعد أيضاً على تهيئة فرص متكافئة للشركات ويقضي على الممارسات التجارية غير العادلة مثل المنتجات المزورة.

١٦ - وباتت الشركات وسلاسل التوريد تتخذ طابعاً دولياً متزايداً، بينما قوانين المنافسة وحماية المستهلك ووكالات الإنفاذ تظل في العادة وطنية الطابع. وسعت فرادى البلدان إلى التصدي للممارسات المناهية للمنافسة و/أو الممارسات التي تنتهك حقوق المستهلكين على الصعيد الدولي، وهو ما يتطلب تعاوناً إقليمياً وعالمياً كيما يتسنى وضع قواعد للمنافسة وحماية المستهلك وإنفاذ هذه القواعد.

أعمال الأونكتاد المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك

١٧ - يهدف الأونكتاد من خلال عمله في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك إلى ضمان تمتع البلدان الشريكة بفوائد زيادة المنافسة، وانفتاح الأسواق وطابعها التنافسي، واستثمارات القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية، علاوة على النهوض برفاه المستهلك في نهاية المطاف. ويقدم برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك الخدمات إلى اجتماعات فريق الخبراء، وفريق الخبراء المخصص فيما يتعلق بسياسات حماية المستهلك إذا ما صدر له تكليف بذلك، ويضطلع باستعراضات النظراء لسياسات المنافسة، ويُنفذ، على مستوى قطاع محدد وعلى نطاق الاقتصاد ككل، إصلاحات في سياسات المنافسة والاستهلاك من شأنها أن تهيئ تكافؤ الفرص بين الشركات والمستهلكين، وتزيد فعالية سياسات مكافحة الاحتكار وحماية المستهلك في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(٧) الاقتصادات النامية معرضة بوجه خاص للممارسات المناهية للمنافسة: فضعف البنية التحتية التجارية وتعقد لوائح التنظيم والترخيص يزيدان من صعوبة دخول الشركات إلى هذه الأسواق؛ وغالباً ما تكون سياساتها وقوانينها ولوائحها غير متينة بما فيه الكفاية، بينما تعوز وكالاتها المكلفة بالإنفاذ القدرة على الكشف عن حالات كثيرة من السلوك المناهية للمنافسة والتصدي لها بصورة فعالة؛ والمواطنون والشركات أقل وعياً بأهمية المنافسة ولا يمارسون حقوقهم أو يتحملون مسؤولياتهم.

باء- استعراض الأنشطة الرئيسية للمساعدة التقنية وبناء القدرات ونتائجها وتأثيراتها بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ حسب المجموعات

البرامج والمبادرات الإقليمية

١٨- استمر الأونكتاد في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ في تنفيذ برامج إقليمية في منطقتين إقليميتين على وجه الخصوص هما: منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة أفريقيا. وفي أمريكا اللاتينية، نفذ الأونكتاد المرحلة الثانية من برنامج المنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية (برنامج كومبال)^(٨). وفي أفريقيا، نُفذ البرنامج الإقليمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في إطار برنامج المنافسة لأفريقيا المعروف باسم أفريكومب (AFRICOMP)^(٩).

١٩- وخضعت المرحلة الثانية من برنامج كومبال، أو برنامج كومبال الثاني، للتقييم على يد مدققين خارجيين، واستندت إلى دراسات أُجريت في كولومبيا ونيكاراغوا وبيرو، وأنشطة إقليمية من منظور هذه البلدان. وخلص التدقيق إلى الاستنتاجات التالية^(١٠):

(أ) الأهمية: يستند برنامج كومبال إلى مطالب وطنية بُلورت من القاعدة إلى القمة. والأنشطة المضطلع بها في إطار العناصر الوطنية حددتها المنظمات الشريكة بالتشاور مع إدارة برنامج كومبال؛

(ب) الكفاءة: أصبح برنامج كومبال برنامجاً معقداً وله مكونات وطنية وإقليمية على السواء، ويشمل ١٢ بلداً. وفي بعض البلدان، نُفذ عدد يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ نشاطاً من جانب عدد كبير من الخبراء الاستشاريين المحليين أساساً. والمفارقة أن برنامج كومبال يتسم

(٨) كومبال (COMPAL) اختصار باللغة الإسبانية للمنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية "Competencia y Protección del Consumidor en América Latina". وهو برنامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال المنافسة وحماية المستهلك وضعه ونفذه الأونكتاد بدعم من كتابة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. وهدف البرنامج هو تطوير وتعزيز استدامة نظم المنافسة وحماية المستهلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية للبلدان المشاركة. وتشجيع إقامة بيئة تنافسية في البلدان النامية يؤدي إلى زيادة الابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى عوامة التجارة الدولية وسلاسل القيمة.

(٩) جاءت هذه المبادرة الجديدة، التي انطلقت رسمياً في جنيف في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، استجابة للولاية التي منحها اتفاق أكرا (الفقرة ١٠٤ (ز)). وهي تهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية الملائمة من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة والاستهلاك. واضطلع بمعظم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ في إطار برنامج أفريكومب. ويتوخى البرنامج نهجاً أكثر تنسيقاً وتناسقاً في أنشطة التعاون التقني، بالاستناد إلى احتياجات كل بلد من البلدان المستفيدة وفي نفس الوقت تشجيع التعاون الإقليمي. وهو يركز على إمسك المستفيدين بزمam الأمور وهو موجه نحو الطلب. ويسعى البرنامج كذلك إلى إقامة صلات أوثق مع القطاع الخاص، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعلم المحلية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ تم توسيع نطاق برنامج أفريكومب ليشمل تسعة بلدان مستفيدة إضافية.

(١٠) انظر "An Evaluation of COMPAL II. Final Report", 2012, DEVFIN Advisers.

بالكفاءة من حيث النواتج قياساً بالتكاليف. وكان اللجوء إلى الاستشاريين المحليين موقفاً بوجه خاص؛

(ج) الفاعلية: تمكّن برنامجا كومبال الأول والثاني معاً من إنجاح البرنامج واستقطاب عدد من البلدان غير البلدان الخمسة الأصلية، انضم معظمها إلى البرنامج على نفقتها الخاصة. ونفذ برنامج كومبال أنشطة عديدة مقترحة من منظمات شريكة تعتبر نوعيتها إجمالاً إما مرضية أو ممتازة. وأدى برنامج كومبال دوراً أساسياً في إنشاء وكالات للمنافسة وحماية المستهلك، وفي التوعية بالقضايا والتعاون في المنطقة؛

(د) الاستدامة: بما أن هذه الأنشطة تحددها وكالات المنافسة وحماية المستهلك، فلدى هذه الوكالات حافز على استخدام نتائج برنامج كومبال وإدماجها في عملياتها الجارية. وقد قطعت الدول الأعضاء في الأونكتاد التزاماً على نفسها بإدراج أنشطة برنامج كومبال في خطط عملها السنوية. وعلاوة على ذلك، فالأنشطة ممولة في بعض الحالات من الدول الأعضاء. وعندما تكون الاستدامة على المحك، فهذا يعني بوجه عام إما أن المساهمات لم تكن جيدة بالقدر الذي يبرر الاستمرار أو أن هناك تحولاً في توجه الإدارة لصالح أولويات أخرى. وفي بلد شديد الفقر مثل نيكاراغوا، لا تزال وكالاته المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك فتية، تشكل قيود الميزانية الحكومية عامل خطر كبير على الاستدامة؛

(هـ) الإدارة: لا بد من اعتبار دور الأونكتاد في إدارة برنامج كومبال دوراً كفوفاً بالنظر إلى أن النفقات العامة كانت نسبياً متدنية. فالاستخدام المكثف للوسائل الإلكترونية في إدارة البرنامج كان إيجابياً واتسم بالفعالية من حيث التكلفة على وجه الخصوص؛

(و) فريق الخبراء الاستشاري: أنشئت هذه الهيئة لدعم برنامج كومبال الثاني بناء على التوصية الصادرة عن تقييم برنامج كومبال الأول لعام ٢٠٠٧. وهي عنصر ابتكاري من عناصر برنامج كومبال من الممكن زيادة تحسينه في المرحلة الثالثة من برنامج كومبال^(١١)؛

(ز) دور الجهة المانحة: اضطلعت سويسرا بدور حاسم وجوهري في تطوير برنامج كومبال. وكان دورها محورياً في بدء البرنامج، وهي أول جهة مانحة تدعم البرنامج من خلال التزام طويل الأجل ناهز ١٠ سنوات. وشاركت سويسرا بجمّة أيضاً في إدارة برنامج كومبال منذ البداية وروجت للبرنامج في مختلف المناسبات الدولية.

(١١) فريق الخبراء الاستشاري هو فريق من الرؤساء السابقين لوكالات المنافسة وحماية المستهلك يدعمون إنجاح تنفيذ أنشطة برنامج كومبال. وبدأ الفريق عمله بموازة برنامج كومبال الثاني. والمهام الموكلة إليه هي تقديم تعليقات واقتراحات إلى فريق برنامج كومبال في جنيف، سويسرا، من أجل بلورة استراتيجية البرنامج وأنشطته؛ وتحديد مجالات اهتمام ممكن بالنسبة للبلدان المستفيدة من برنامج كومبال؛ والمساهمة في حسن سير أنشطة البرنامج المموسة وتنفيذها بنجاح، ولا سيما عن طريق تقديم تعليقات واقتراحات بشأن التقارير والدراسات والتشريعات والقوانين المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك، والمشاركة في المؤتمرات واجتماعات المائدة المستديرة وغيرها من المناسبات التي ينظمها برنامج كومبال؛ والمشاركة في البعثات الميدانية من أجل ضمان تبادل الخبرات وتقسيم الدعم إلى البلدان المستفيدة من البرنامج.

٢٠- ووفقاً لاستعراض أنشطة التعاون الرئيسية مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في إطار برنامج أفريكومب، عُقد عدد كبير من حلقات العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي^(١٢) لدعم بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في مجال إصلاح إطار عملها المتعلق بالمنافسة. وأعدّ الأونكتاد، على وجه التحديد، ستة مشاريع قوانين جديدة (لوائح وأوامر توجيهية) ستدخل تعديلات كبيرة على الجوانب المؤسسية والفنية لقواعد المنافسة الإقليمية. واستُكملت هذه الأنشطة، اعتباراً من عام ٢٠١٣ فصاعداً، بدورة تدريبية على مدى أسبوعين لفائدة الموظفين المكلفين بقضايا المنافسة في الاتحاد وممثلي دوله الأعضاء بالتعاون مع مدرسة زيورخ للإدارة والقانون، بالتزامن مع الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة لفريق الخبراء في جنيف. وعلاوة على ذلك، نُظمت دورتان للصياغة في جنيف بالتعاون مع مديرية المنافسة التابعة لمفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتهدف هاتان الدورتان إلى صوغ مشاريع مبادئ توجيهية من شأنها أن تكسر مركزية سلطة الإنفاذ وتفوضها إلى الدول الأعضاء، وبالتالي تنهض بإنفاذ قواعد الجماعة الإقليمية على صعيد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتُنذت أنشطة إضافية في واغادوغو وفي أبيدجان خلال عام ٢٠١٤ من أجل اقتراح تعديلات إقليمية على القانون. ومن ثم، سيعرض الأونكتاد جميع هذه الإصلاحات على مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لكي ينظر فيها مجلس الوزراء ويعتمدها. ونتائج هذه الأنشطة محورية بالنسبة لفعالية نظام المنافسة الإقليمي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهو ما نتطلع لمعرفة في السنوات المقبلة.

٢١- وفي عام ٢٠١١، بدأ الأونكتاد وهيئة المنافسة النمساوية التعاون في مجال قضايا المنافسة المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثم عُرضت هذه الفكرة خلال اجتماع عُقد بالتزامن مع الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء في جنيف، في تموز/يوليه ٢٠١٢، حيث ناقش الهيكل الذي يمكن أن تتخذه مبادرة التعاون مناقشة مستفيضة. واستؤنفت المناقشات خلال اجتماع عقد في الرباط يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكان الاجتماع عبارة عن ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة عن احتياجات سلطات المنافسة في المنطقة، والقضايا التنظيمية لمبادرة التعاون وبرنامج العمل للسنتين المقبلتين. ونُظمت حلقة العمل الأولى للمنتدى الأوروبي المتوسطي للمنافسة على هامش الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء في تموز/يوليه ٢٠١٣، وتناولت موضوع دعوة كيانات معينة في القطاعين الخاص والعام إلى المنافسة. ونُظمت حلقة العمل الثانية في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتناولت العلاقة بين وكالات المنافسة والجهات المسؤولة عن تنظيم القطاعات. وعقد الاجتماعان المقبلان على هامش اجتماع شبكة المنافسة الدولية، في مراكش، المغرب، في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وفي جنيف، بالتزامن مع اجتماع فريق الخبراء في عام ٢٠١٤.

(١٢) على سبيل المثال، المنتدى الإقليمي للمنافسة في واغادوغو (٢٧-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) بشأن العلاقة بين هيئات المنافسة والمسؤولين عن تنظيم القطاعات، وسياسات المنافسة والمشتريات الحكومية ضمن نظام المنافسة المتبع في الاتحاد.

٢٢- وفي عام ٢٠١٢، أطلق الأونكتاد وهيئة المنافسة البلغارية منتدى صوفيا للمنافسة. والمنتدى هو آلية غير رسمية للتفاعل بين سلطات المنافسة البلقانية، يسمح لها بتعيين التحديات المشتركة التي تواجهها كوكالات منافسة في أنشطتها اليومية. وعلاوة على ذلك، سوف يسعى المنتدى إلى إيجاد نُهج لتذليل العقبات التي تعترض التقريب بين سياسات المنافسة الوطنية لهذه السلطات وأفضل المعايير الأوروبية والعالمية في هذا المجال. والجهات المستفيدة هي ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والمهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا وكرواتيا وكوسوفو (المنطقة الإدارية للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)).

٢٣- ونجح المنتدى، في فترة قصيرة نسبياً من وجوده، في أن يستقطب إلى حلقاته الدراسية بعضاً من رواد خبراء المنافسة والمتحدثين البارزين من أكثر السلطات الوطنية والمنظمات والمؤسسات الدولية خبرة وأفضلها سمعة في مجال سياسات المنافسة. واعتمد المنتدى ونشر في الآونة الأخيرة تقريراً تَضَمَّن نظرة مقارنة لنظم المنافسة في البلقان، هدفه مقارنة قوانين الولايات القضائية المتجاورة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتعاون المكثف فيما بين أعضاء المنتدى. وعلاوة على ذلك، يوفر المنتدى فرصة ممتازة للتعاون الدولي الفعال، مما يدعم سلطات المنافسة في البلدان المشاركة.

٢٤- وفي أواخر عام ٢٠١٤، أطلق برنامجان إقليميان كبيران لفائدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). ومن السابق لأوانه استعراض هذين البرنامجين، لأن تنفيذ أنشطتهما لا يزال في مجرد بدايته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وقع الأونكتاد وأمانة آسيان على اتفاق تعاون لإطلاق مشروع إقليمي لدول آسيان في مجال إنفاذ السياسات القطاعية لحماية المستهلك ذات الصلة بالتكامل الاقتصادي لآسيان. وبالإضافة إلى ذلك، دُشنت المرحلة الاستهلاكية لبرنامج كومبال بدعم من الحكومة السويدية بواسطة زيارات ميدانية في البلدان الثمانية المستفيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الأنشطة اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٥ لمدة أربع سنوات.

استعراض المشاريع

٢٥- واصل الأونكتاد في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، جهوده القائمة على الطلب للمساعدة على خلق ثقافة المنافسة في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدم المساعدة التقنية في إعداد واعتماد وتنقيح أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك، وكذلك في مجال المساهمة في تحقيق فهم أفضل للقضايا ذات الصلة بالموضوع. وساهم أيضاً في بناء القدرات المؤسسية الوطنية لإنفاذ تشريعات المنافسة الفعالة. وساعد الأونكتاد كذلك الحكومات على تحديد دور سياسات المنافسة في التنمية، وآثارها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، واستراتيجيات التعاون في هذا الميدان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونتيجة لاستعراضات النظراء الطوعية التي أعدها الأونكتاد، نُفذت

عدة مشاريع وطنية للمساعدة التقنية في إطار متابعة توصيات السياسات العامة، على سبيل المثال استعراض النظراء الثلاثي لجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزيمبابوي. وكانت تعبئة الموارد إيجابية أثناء اجتماع فريق الخبراء حيث تعرض فرادى المشاريع. وأخيراً، أدت الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية إلى بلورة مشاريع وطنية في مجال المنافسة، كما هو الحال بالنسبة لإثيوبيا، حيث أُطلق في الآونة الأخيرة مشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بدعم مالي من لكسمبورغ^(١٣). وتُقدم طلبات أخرى للمساعدة التقنية عن طريق برامج التمويل الخاص التابعة للأمم المتحدة مثل برنامج "توحيد الأداء"، ولا سيما فيما يتعلق بآلبانيا وموزامبيق.

٢٦- وأشير في دراسة أعدتها أمانة الأونكتاد للدورة الحادية عشرة لفريق الخبراء إلى أن تقييم تأثير عملية بناء القدرات مهمة صعبة ومعقدة. وتقتضي هذه العملية معلومات وبيانات قد يتعذر جمعها من أجل إجراء هذا النوع من التمارين^(١٤). ومع ذلك، فمن الممكن توحيد هذه المهام وتجميع المعلومات بسهولة عند تنفيذ برامج إقليمية طويلة الأجل مثل برنامج كومبال عندما يلتزم المستفيدون والشركاء التزاماً تاماً. والاتجاه التصاعدي لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات التي تقدم المساعدة في إطار التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية قد يتيح نهجاً جديداً للعمل في جميع أنحاء العالم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، كما هو مفصل أدناه.

جيم- برنامج كومبال العالمي: استراتيجية جديدة للأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك

٢٧- تأسيساً على الخبرة المكتسبة من العمل في إطار برنامج كومبال لأمريكا اللاتينية خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، أطلق الأمين العام للأونكتاد برنامج كومبال العالمي في ليمبا، في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة لتغطية سياسات المنافسة وحماية المستهلك في جميع مناطق العالم؛ لذلك، بات مختصر كومبال يعني سياسات المنافسة وحماية المستهلك للجميع.

٢٨- وأشارت الفقرة ٦١ من التقرير الأخير للأونكتاد عن بناء القدرات (TD/B/CI/CLP/30) إلى استراتيجية برنامج كومبال العالمي وقدمت الدروس الرئيسية المستفادة خلال تجربة دامت ١٠ سنوات مع البرنامج المعني بسياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية.

(١٣) انظر UNCTAD, 2014, UNCTAD and Luxembourg join forces to strengthen competition policy and consumer protection in Ethiopia، متاح على الموقع:

<http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=896>، آخر تاريخ للمطالعة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(١٤) انظر TD/B/C/CLP/11/Rev.1.

٢٩- وأصبح برنامج كومبال لأمريكا اللاتينية نموذجاً بالنسبة للأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي لبناء القدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وجعل البرنامج من نفسه منبراً في أمريكا اللاتينية لتبادل المعارف والتعلم من الأقران، ونموذجاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد نجح البرنامج في تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية بصورة كبيرة ونجح في إدراج سياسات المنافسة وحماية المستهلك على جداول الأعمال الوطنية والإقليمية. وتشمل الإنجازات الملموسة لبرنامج كومبال الثاني اعتماد أو إصلاح قوانين المنافسة وحماية المستهلك وإنفاذها لاحقاً، وتقديم المشورة والتدريب لإنشاء سلطات معنية بالمنافسة وتوسيع عضوية البرنامج من ٥ أعضاء إلى ١٥ عضواً.

٣٠- وخلص تقييم خارجي ثان لبرنامج كومبال في عام ٢٠١٢ إلى أنه كان برنامجاً ناجحاً ومجدياً قدم مساهمات واضحة في التنمية المؤسسية في أمريكا اللاتينية. وأوصى التقييم بإطلاق مرحلة ثالثة من البرنامج بهدف تعزيز إنجازات برنامج كومبال وتوثيق عرى التعاون الإقليمي. وأوصى التقييم أيضاً بأن يستنسخ الأونكتاد برنامج كومبال في مناطق أخرى مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبلقان ورابطة الدول المستقلة، ومنطقة آسيان.

٣١- ومن هذا المنطلق، دشن الأونكتاد برنامجين في منطقة آسيان ("مسائل حماية المستهلك") ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بناء على التجربة في أمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ برنامج كومبال الثالث في أمريكا اللاتينية في آذار/مارس ٢٠١٥. والمبادرة الإقليمية ستوجد برنامجاً قائماً بذاته بهدف تعزيز القدرات المكتسبة لأصحاب المصلحة المعنيين وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك بالاستعانة بنهج متكامل.

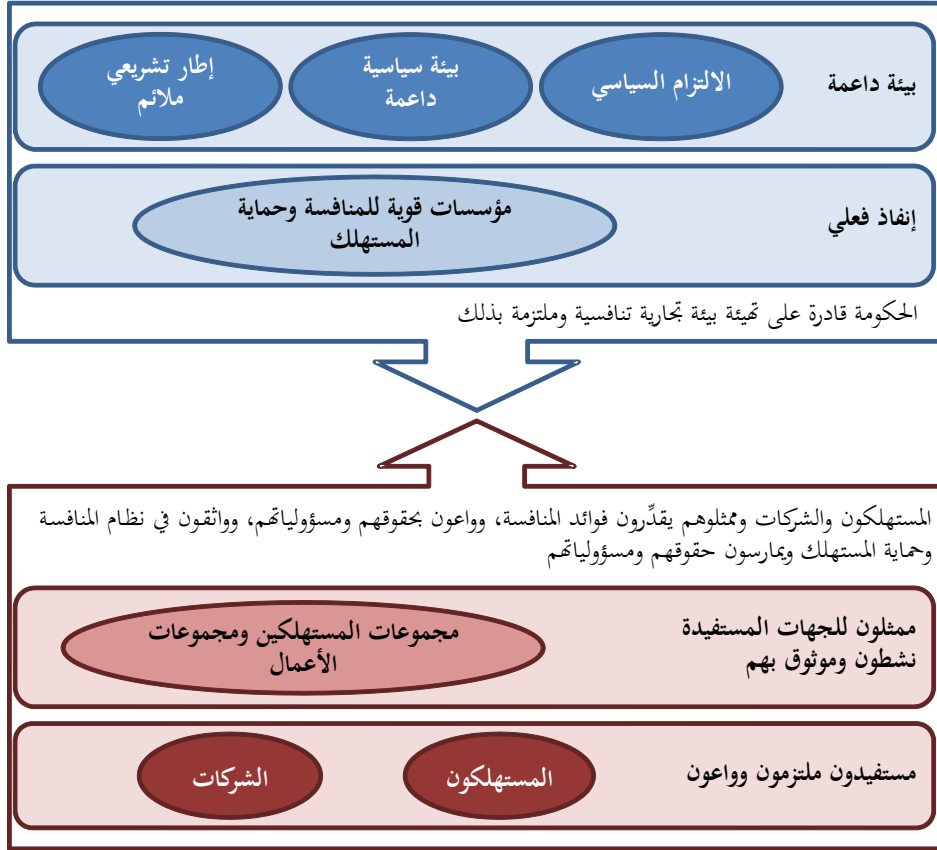
استراتيجيات التدخل: المكونات الوطنية والإقليمية والعالمية

٣٢- مجالات استراتيجيات التدخل لبرنامج كومبال العالمي هي المكونات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولضمان تأييد البلدان الشريكة والتزامها تجاه الأونكتاد، ستخطط جميع الأنشطة وتنفذ بمشاركة وكالات هذه البلدان المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية الأخرى حسب الاقتضاء.

٣٣- والهدف من المكون الوطني هو تعزيز نُظم المنافسة وحماية المستهلك في البلدان الشريكة. وسيكون العمل في إطار المكون الوطني قائماً كلياً على أساس الطلب وسوف يركز على احتياجات كل بلد. ولضمان التملك الوطني القوي لزاماً البرنامج، ستُقيم احتياجات كل بلد بشراكة مع الوكالات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في ذلك البلد. وستنطلق التحليلات من الأولويات الاستراتيجية للوكالات وسوف تستنير بالدراسات الرئيسية الأخرى المستمدة من تقييم الجهات المانحة لاحتياجات وكالات المنافسة، فضلاً عن استعراضات النظراء لقوانين وسياسات المنافسة التي يجريها الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسوف تستعرض تقييمات الاحتياجات كافة مكونات نظام المنافسة وحماية المستهلك لبلد ما، التي ترد

موجزة في الشكل أدناه. وسيشمل ذلك القيود على المنافسة في قطاعات محددة، والنظر في كل من السلوك التجاري الذي يقيد المنافسة والسياسات الحكومية التي تشكل عبئاً على المنافسة. وبناء على نتائج التقييمات، يُعد كل بلد خطة عمل تحدد أولويات تدخله. وتجري مواءمة هذه الخطط مع استراتيجيات وكالات المنافسة وحماية المستهلك لضمان الاتساق.

مكونات نظام وطني للمنافسة وحماية المستهلك



٣٤- وسوف يعمل الأونكتاد مع البلدان الشريكة من أجل تنفيذ خطط عملها. ومع أن الأولويات ستباين بين الدول، فمن المرجح أن تركز على ما يلي:

(أ) تحسين البيئة السياسية والتشريعية:

'١' بناء الالتزام السياسي. سيروج الأونكتاد للمنافسة وحماية المستهلك، عن طريق استهداف جهات اتخاذ القرار الرئيسية في الحكومة، والخدمة المدنية، والبرلمان، والجهاز القضائي. فالجال مفتوح أمام الأونكتاد للتواصل مع الوزارات الحكومية وأعضاء البرلمان وذلك بفضل وضعه كبرنامج من برامج الأمم المتحدة؛

- '٢' تهيئة بيئة سياسات داعمة. سيجري الأونكتاد دراسات واستعراضات لتحديد الثغرات وأوجه عدم الاتساق بين سياسات المنافسة للبلدان والسياسات الوطنية والإقليمية الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك مجالات مثل تشجيع الاستثمار والسياسة الصناعية. وسوف يدعم الأونكتاد أيضاً الحكومات لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها من خلال اتخاذ المواقف السياسية المناسبة؛
- '٣' تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي. سوف يساعد الأونكتاد البلدان على تعزيز تشريعاتها ولوائحها، بوسائل منها استعراضات النظراء التي يجريها؛
- '٤' تقديم المشورة بشأن التغييرات القانونية والتنظيمية التي يمكن أن تفتح الأسواق أمام المنافسة.
- '٥' صياغة قوانين ولوائح جديدة من أجل سياسات فعالة لمكافحة الاحتكار؛
- '٦' إجراء استعراضات لتحديد الثغرات التنظيمية وأوجه عدم الاتساق مع القوانين الوطنية والإقليمية؛
- '٧' تقديم المشورة الفنية في تنفيذ سياسات المنافسة، بما في ذلك الأنظمة التي تحكم المعونة الحكومية، ومبادرات الدعوة للمنافسة، وتهيئة فرص متكافئة على نطاق الاقتصاد بأكمله؛
- '٨' تعميم مبادئ سياسة المنافسة ضمن إصلاحات أوسع نطاقاً لمناخ الاستثمار؛
- '٩' بناء قدرات الجهاز القضائي من أجل تحسين فهمه وتطبيقه للوائح المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك؛
- (ب) بناء قدرات وكالات المنافسة وحماية المستهلك:
- '١' بناء قدرات وكالات الإنفاذ. سوف يعزز الأونكتاد الوظائف الفنية والمؤسسية للوكالات. والدعم الفني سيبني قدرات الوكالات في مجالات مثل مقاضاة التكتلات الاحتكارية، والكشف عن الاتفاقات المنافية للمنافسة، وما إلى ذلك. وسيُحسن الدعم المؤسسي قدرة الوكالات في مجالات مثل التخطيط، وإدارة الأداء، والاتصالات، وسواها من المجالات التي لا غنى عنها بالنسبة للوكالات كي تؤدي عملها بفاعلية.
- '٢' والهدف النهائي لهذين النوعين من الدعم هو تمكين الوكالات من التحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة وتسويتها والدفاع عن حقوق المستهلكين على نحو أفضل. وسوف يساعد دعم الاتصالات الوكالات أيضاً على رفع مستوى الوعي بخدماها بين الشركات والجمهور (والثقة فيها).

٣١ تطوير أدوات ومنتجات إعلامية. سيساعد الأونكتاد وكالات المنافسة وحماية المستهلك على إنتاج الأدوات الأساسية والمنتجات الإعلامية لتحديد ومعالجة السلوك المناهض للمنافسة. وسوف تشمل هذه المواد الدراسات، والأدلة، والمبادئ التوجيهية، وأدوات إدارة المعارف، مثل تقييم المنافسة الذي يحدد القيود التي تعترض تطوير الأسواق التنافسية؛

(ج) بناء قدرات مجموعات المستهلكين وجمعيات الأعمال: سيعمل الأونكتاد على توعيتهم بتفاصيل قانون المنافسة وحماية المستهلك، وبحقوقهم ومسؤولياتهم. وسيدعم البرنامج أيضاً هذه المجموعات في مجال التواصل مع قواعدها ودعوتها.

٣٥ - وسيساعد الأونكتاد وكالات المنافسة وحماية المستهلك على تقييم مدى نجاح الأنشطة المنفذة وتحديد وتجميع أفضل الممارسات والدروس الرئيسية المستخلصة. وبعد ذلك، سُنشر هذه المعلومات بواسطة المكونات الإقليمية والعالمية.

٣٦ - والمكون الإقليمي له هدفان رئيسيان: تعزيز التعلم من النظراء بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، وتحديد ومعالجة قضايا المنافسة وحماية المستهلك الدولية التي تتطلب تعاوناً إقليمياً. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الأنشطة الإقليمية وسيلة فعالة لإشراك البلدان الأخرى غير الشريكة. وإشراك مزيد من البلدان في المكون الإقليمي يضيف زخماً للبرنامج ويُنز مكانته ويوسع قاعدة تأثيره.

التعلم من النظراء

٣٧ - وكشفت التجربة في مرحلتي برنامج كومبال السابقتين أن التعلم من النظراء على الصعيد الإقليمي أداة فعالة للغاية لبناء قدرة وكالات المنافسة وحماية المستهلك. فهو يُمكن الوكالات الأكثر تقدماً من دعم وإرشاد الوكالات الأضعف، وهو ما يفيد المجموعتين معاً، ويخلق علاقات بين الوكالات ستدوم أطول من فترة البرنامج، مما يكفل الاستدامة. وسيجمع البرنامج بين ممثلين عن الوكالات الوطنية، وكذلك الهيئات والشبكات الإقليمية، لتبادل الخبرات ومناقشة الدروس الرئيسية المستخلصة من عمل البرنامج على الصعيد الوطني. وسيشجع الأونكتاد أيضاً الوكالات الأكثر تقدماً على تقلد دور قيادي وتحمل مسؤولية تطوير قدرات الوكالات الأقل تقدماً. ومن الأمثلة على ذلك مدرسة كومبال للمنافسة وحماية المستهلك في إطار برنامج كومبال الثالث، التي توفر التدريب لممثلين عن وكالات المنافسة وحماية المستهلك في جميع البلدان المشتركة في برنامج كومبال.

معالجة القضايا الإقليمية

٣٨ - لما باتت الشركات وسلاسل القيمة تتخذ طابعاً دولياً متزايداً، أصبح من اللازم في الغالب معالجة قضايا المنافسة وحماية المستهلك على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وعلى البلدان أن تعمل سوية لتحديد التكتلات الاحتكارية وغيرها من أنواع السلوك المناهض للمنافسة، وتُبلور

ردوداً تنظيمية متسقة عليها. وسوف يزود الأونكتاد الوكالات بالأدوات اللازمة لمساعدتها على تحديد الممارسات المنافية للمنافسة على الصعيد الإقليمي^(١٥). وسيعمل البرنامج على تيسير المناقشات بين الوكالات ذات الاهتمامات المشتركة، وتزويدها بما يلزم من معلومات وإرشادات لتحديد الحلول. وسيواصل الأونكتاد تقديم الدعم للوكالات في مسعاها لتنفيذ هذه الحلول.

٣٩- والهدف الذي ينشده المكون العالمي هو تعزيز التعلم فيما بين المناطق من خلال تبادل أفضل الممارسات وتحديد ومعالجة القضايا العالمية للمنافسة وحماية المستهلك. والتفاعل المباشر بين الشركاء من مختلف المناطق له قيمته في تبادل الخبرات، وإقامة الشبكات، وتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك وإقامة المبادرات التعاونية. ولذلك سيسعى الأونكتاد إلى ترتيب لقاءات عالمية بالتزامن مع مناسبات أخرى، مثل مناسبات فريق الخبراء الحكومي الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واجتماعات مبادرة المعونة من أجل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وذلك لتمكين الشركاء من الاجتماع بتكلفة ميسورة. ومع ذلك، فسيستغل الأونكتاد أيضاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الشركاء في البرنامج من التعاون وتبادل المعلومات عن بعد.

تبادل أفضل الممارسات

٤٠- كما هو الحال بالنسبة للمكون الإقليمي، سيتبادل النظراء من وكالات المنافسة وحماية المستهلك الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة عندما يجتمعون في المحافل العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يُجمع الأونكتاد أدوات المعلومات والأدلة التوجيهية لأفضل الممارسات في مورد عام متاح لاستخدام جميع البلدان المشاركة. وأنشأ الأونكتاد بالفعل مكتبة افتراضية ستستمر في إتاحة هذه الموارد. وسوف تترجم الوثائق الرئيسية والملخصات التنفيذية إلى اللغة الإنكليزية، وإلى لغات الأمم المتحدة الأخرى، حسب الاقتضاء.

معالجة القضايا العالمية

٤١- ستحدد القضايا العالمية الناشئة من خلال المناقشات بين الوكالات الشريكة. وسيعمل الأونكتاد على تشجيع المداولات بشأن مشاكل محددة ذات بعد دولي، ويجري التحقيقات، بناء على طلب البلدان المشاركة، لتوفير المعلومات التي تستنير بها هذه المداولات. وسيسعى الأونكتاد أيضاً إلى إقامة روابط بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك من مختلف المناطق التي لديها مجالات اهتمام مشتركة من أجل تعزيز المبادرات التعاونية.

(١٥) في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، وضع الأونكتاد قاعدة بيانات للإخطارات تتضمن الإخطارات المتعلقة بالسلوك المنافي للمنافسة التي تلقتها وكالات المنافسة الوطنية. وبالتالي، فبمقدور الوكالات الاطلاع على ما إذا كانت ممارسات مماثلة قد أبلغ عنها بلد آخر، مما قد يعني وجود تكامل احتكاري دولي.

تعزيز التقارب

٤٢ - باعتماد المزيد من البلدان مبادئ منافسة وتقنيات إنفاذ سليمة، سيكون هناك تقارب "لين" نحو أفضل الممارسات الحالية. وسوف يقلل ذلك من التكاليف التي تتكبدها المؤسسات التجارية من أجل الامتثال لمعايير الإنفاذ التي باتت متوائمة على نحو مطرد، مما يشجع التجارة والاستثمار لصالح البلدان النامية. وسيعمل الأونكتاد مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى على مواصلة بناء توافق الآراء بشأن مبادئ قوانين وسياسات المنافسة المناسبة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة سواء بسواء. وسيكون البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر وكالتين ستتكرر مساعي الأونكتاد الدؤوبة نحوهما من أجل إيجاد أوجه تآزر ومصالح مشتركة بغية العمل سوية في إطار مشاريع و/أو أنشطة محددة.

تقييم تدخلات البرنامج وآثاره والمخاطر التي يواجهها

٤٣ - سوف تُقيّم تدخلات برنامج كومبال وتُقيّم الآثار المترتبة عليها عن طريق جملة من الأدوات المشتركة أيضاً في جميع أشكال العمل الحكومي عندما يتعلق الأمر بفرض تكاليف على الشركات والقطاع الطوعي أو القطاع العام، أو تخفيف تلك التكاليف. وهي عنصر أساسي من العناصر التي تشكل هدف الحكومة المتمثل في عدم التنظيم إلا عند الضرورة والحد من عبء التنظيم على قطاع الأعمال والقطاع الطوعي.

التقييم والإدارة القائمة على النتائج

٤٤ - تقييم الأثر لأغراض تقرير السياسات القائم على الأدلة يقتضي وضع الأعمال التنظيمية التي تضطلع بها الحكومات على المحك. ومن الأسئلة الوجيهة على الدوام بالنسبة لأي تقييم السؤال عما يصلح وما لا يصلح وأين ومتى وبأي تكلفة. وتعريف الأثر الشائعة المستخدمة في التقييم تشير في العادة إلى كافة ما يرتبط بتدخل من عواقب طويلة الأجل على نوعية الحياة. فعلى سبيل المثال، تعرّف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأثر على أنه "التأثيرات طويلة الأجل الإيجابية والسلبية، الأساسية والثانوية التي تنتج عن تدخل إنمائي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة".

٤٥ - والهدف من تقييمات الأثر التنظيمي هو تقييم الحاجة إلى اللوائح والتعديلات المقترحة والأثر المترتب عليها مقارنة باللوائح القائمة. وهي أداة لمساعدة جهات تقرير السياسات على فهم العواقب المترتبة على لوائح حكومية ممكنة.

٤٦ - والمبادئ التوجيهية لهذا النهج هي التالية:

- (أ) ينبغي أن ينظر إلى نوعية تقرير السياسات ومدى تأثير السياسات في الاستراتيجيات الإنمائية من المنظور الأشمل لواقع تقرير السياسات؛
- (ب) يجب أن يكون هناك نهج مستمر ومنظم للاستعراض في مرحلة ما بعد التنفيذ على نطاق جميع الدوائر الحكومية؛

(ج) هناك حاجة لضمان الوضوح بشأن التوجهات المستقبلية ونطاق تغطية قوانين وسياسات المنافسة أثناء مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق؛

(د) هناك حاجة لزيادة المساءلة الحكومية في ظل تحسين الحكومة لشفافية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، كيما تشجع تقرير السياسات القائم على الأدلة الذي يساعد على اتخاذ مزيد من القرارات الفعالة المتعلقة بالسياسة العامة؛

(هـ) ينبغي أن تنظر سياسات المنافسة صراحة في الآثار المترتبة على التشريعات عندما تدخل حيز التنفيذ. ويجب أن يكون هناك تركيز أقوى على قضايا الامتثال والإنفاذ، بما في ذلك توزيع التكاليف التقديرية المتعلقة بالامتثال وتلك المرتبطة بنظام الإنفاذ المقترح؛

(و) ينبغي تقديم الدعم لجهات تقرير السياسات من خلال التزام الإدارة العليا المستمر الذي يوفر الدعم الاستباقي بدلاً من الدعم السلبي ويشجع على وضع لوائح أفضل. وهناك حاجة إلى وعي أكبر وفهم أفضل لمتطلبات الحياد في مجال المنافسة؛ والتواصل مع جميع المسؤولين عن تقرير السياسات العامة ضروري أيضاً. وينبغي أن تقتنع جهات تقرير السياسات بفوائد استخدام الحياد في مجال المنافسة وأن تدرك كيف سيساعد ذلك على وضع السياسات؛ وينبغي توفير حزم تدريب ودعم محددة الهدف تدمج الحياد في مجال المنافسة في عملية وضع السياسات العامة.

٤٧- وسيواجه برنامج كومبال العالمي مخاطر منها افتقار محتمل إلى الإرادة السياسية ومشاكل في استنساخ نموذج كومبال خارج منطقة أمريكا اللاتينية. وقد أعدّ الأونكتاد استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر.

٤٨- وسيلزم البرنامج، شأنه شأن باقي البرامج الأخرى، أن يخفف من المخاطر التالية:

(أ) الافتقار إلى إرادة سياسية للتغيير^(١٦)؛

(ب) الاعتقاد بأن نهج برنامج كومبال غير قابل للاستنساخ خارج منطقة أمريكا اللاتينية^(١٧)؛

(١٦) بينما التزمت جميع البلدان الشريكة بتحسين المنافسة وحماية المستهلك، قد يكون هناك نقص في الإرادة السياسية لتنفيذ هذه السياسة، نظراً إلى أن النخب والشركات المحلية غالباً ما ترتاح للوضع القائم المنافي للمنافسة. وينبغي أن يكون أحد عوامل التخفيف هو استخدام الأونكتاد للميزة النسبية الرئيسية المستمدة من نهج الأبواب المشرعة والتواصل المباشر مع السياسيين والمشرعين في البرلمانات الوطنية.

(١٧) أثبت نهج برنامج كومبال نجاحاً كبيراً في أمريكا اللاتينية، ولكنه لم يُختبر في مناطق أخرى. وقد لا يثبت فعاليته بذلك القدر في مناطق أكثر تنوعاً، ولا سيما تلك التي تتعدد لغاتها، مما قد يحد من تبادل أفضل الممارسات والتعلم من النظراء. وربما تكون المكونات الإقليمية لكل منطقة أحد العوامل المخففة، لأنها قد تكون أفضل حافز على إعداد برامج رائدة وتنفيذ عمليات إثراء متبادل بين المكونات الإقليمية للمناطق الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تكتسي الدراسات القطاعية عبر القارات أهمية جوهرية في زيادة توضيح القواسم المشتركة بين الشركات العاملة في مناطق ذات أنماط تجارية متشابهة.

(ج) الافتقار إلى تعاون شركاء التنمية الآخرين^(١٨).

التكيز المواضيعي الجغرافي ومبدأ تدخلات برنامج كومبال

٤٩- كانت إحدى توصيات خبراء التقييم الخارجيين أن برنامج كومبال قد أتاح فرصة لاستراتيجية عالمية مواضيعية كبيرة في مجال المنافسة وحماية المستهلك. وأظهرت المرحلتان السابقتان من برنامج كومبال أن تدخلاً كبيراً طويلاً الأجل قد قدم مستويات من الدعم على قدر من الاستمرارية أحدث تغييراً كبيراً في مختلف المناطق. ولذلك، فهناك فرصة سانحة لاستنساخ هذا النهج وتوسيع نطاقه في مناطق أخرى. وعليه، يرد أدناه بيان المجالات الرئيسية لاستراتيجية كومبال العالمية.

المساعدة التقنية لسياسات ولوائح المنافسة وحماية المستهلك

٥٠- المسألة رقم ١: يطرح انفتاح التجارة والاستثمار عدداً كبيراً من القضايا المعقدة والصعبة للبلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي، مثل الاحتكار وسوء استغلال الهيمنة وعمليات الاندماج المنافية للمنافسة واحتكارات الدولة. وغالباً ما تفتقر البلدان المنخرطة في عملية العولمة إلى القدرات والمؤسسات اللازمة لإدخال واعتماد إصلاحات تنظيمية للتعامل مع هذه التحديات.

٥١- النهج رقم ١: الهدف المنشود هو تعزيز القدرات الفعلية للبلدان النامية على اعتماد وتنفيذ برامج للمنافسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعم الأونكتاد التدابير التالية:

(أ) وضع أطر سياساتية وتشريعات وطنية للمنافسة؛

(ب) بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء وكالات للمنافسة؛

(ج) تدريب وتطوير مهارات المكلفين بإنفاذ سياسات المنافسة؛

(د) مبادرات التعاون الإقليمي الشاملة لهذه المجالات.

٥٢- المسألة رقم ٢: الانفتاح على التجارة لا يوفر فوائد محتملة للمؤسسات التجارية فحسب، بل للمستهلكين أيضاً. ومع ذلك، فقوانين حماية المستهلك ضرورية لضمان عدم إضرار الممارسات المنافية للمنافسة برفاه المستهلك. وبالتالي، فهذه القوانين تكمل قوانين وسياسات المنافسة من حيث ضمان حصول المستهلكين على منتجات غير خطيرة، وعلى

(١٨) تعمل في مجال المنافسة وحماية المستهلك عدة منظمات أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة المنافسة الدولية، والشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ومكمن الخطر، إذا لم تتعاون هذه المنظمات مع برنامج كومبال، هو تقديم مشورة غير متسقة ومتناقضة إلى شركاء وكالات المنافسة وحماية المستهلك. ولعل أحد عوامل التخفيف هو أن يكون لبرنامج كومبال العالمي نظام تشغيل يبيّن بتعريفه على جميع المنظمات الشريكة أن تبلغ عن الأنشطة بضغط من البلدان المانحة مثل سويسرا.

المعلومات الوافية لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة، فضلاً عن ضمان حصولهم على سبل انتصاف فعالة في حالة الضرر.

٥٣- النهج رقم ٢: الهدف المنشود هو تعزيز القدرات الفعلية للبلدان النامية على اعتماد وتنفيذ برامج لحماية المستهلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعم الأونكتاد النهج التالية:

- (أ) وضع أطر سياساتية وتشريعات وطنية لحماية المستهلك؛
- (ب) بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء وكالات لحماية المستهلك؛
- (ج) تدريب وتطوير مهارات المكلفين بالإنفاز من أجل توفير سبل انتصاف فعالة وميسورة للمستهلكين؛
- (د) مكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعاية المضللة والغش وحماية البيانات والمنتجات المزورة؛
- (هـ) مبادرات التعاون الإقليمي الشاملة لهذه المجالات.

تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص

٥٤- المسألة: رفع القدرات التجارية وضمان اندماج أكبر في سلاسل القيمة العالمية لا يزالان يشكلان تحدياً للشركات، ولا سيما منها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المستفيدة.

٥٥- النهج: الهدف المنشود هو مساعدة القطاع الخاص في البلدان المستفيدة على بناء قدرات مستدامة من خلال استيفاء المعايير والمقاييس الدولية وتهيئة بيئة تنافسية خالية من الأعباء البيروقراطية التي لا لزوم لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيدعم الأونكتاد التدابير التالية:

- (أ) الدعوة لفهم مبادئ قوانين المنافسة والامتثال الطوعي؛
- (ب) مبادئ توجيهية ومذكرات إعلامية للشركات بشأن التطبيق الفني لقوانين المنافسة وحماية المستهلك؛
- (ج) مبادئ توجيهية بشأن برامج التسهيلات لمديري المؤسسات التجارية؛
- (د) حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية للشركات المملوكة للدولة والدوائر الحكومية لضمان أن التنظيم والتدابير الحكومية لا تقصي أنشطة القطاع الخاص؛
- (هـ) مذكرات إعلامية وأنشطة توعوية بشأن ضرورة إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؛
- (و) الدعوة للقضاء على الممارسات التجارية غير العادلة، بما في ذلك المنتجات المزورة.

الحياد في مجال المنافسة

٥٦- المسألة: الممارسات المنافية للمنافسة سواء العامة أو الخاصة تشكل أحد الأسباب المهمة لعدم بلوغ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لكامل إمكاناتهما في العديد من البلدان النامية. والقضاء على التدابير الحكومية مثل المعونة الحكومية للشركات المملوكة للدولة، والمعاملة الضريبية التفضيلية والتخفيضات الضريبية عقبة رئيسية أمام كفاءة استخدام الموارد العامة الشحيحة. والسبيل الوحيد لتأمين المنافع التي يمكن أن تترتب على تحرير التجارة والاستثمار في الأجل الطويل هو التقييد بالمعاملة غير التمييزية للمؤسسات العامة والخاصة وكذلك إلغاء اللوائح التي عفا عليها الزمن ولم تعد ضرورية. وفي معظم البلدان، يعد تشجيع قيام قطاع خاص نشط وقطاع عام يتمتع بالحكم الرشيد والشفافية والمساءلة وخال من الفساد سبيلاً لتحقيق إمكانات النمو الاقتصادي والتنمية والتخفيف من حدة الفقر.

٥٧- النهج: الهدف المنشود هو مساعدة الحكومات على اعتماد الحياد في مجال المنافسة جنباً إلى جنب مع الأطر الملائمة لإنفاذ قوانين المنافسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعم الأونكتاد ما يلي:

(أ) بلورة استراتيجية وطنية للحياد في مجال المنافسة؛

(ب) إقامة حوار بين جهات تقرير السياسات والمشرعين والإدارة العليا في الشركات المملوكة للدولة بشأن ضرورة اتساق السياسات فيما بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك والسياسات العامة الأخرى؛

(ج) إجراء دراسات مختارة عن البنية التحتية والمرافق العامة؛

(د) إجراء دراسات لتقييم الآثار التنظيمية؛

(هـ) وضع استراتيجية للاتساق فيما بين سياسات التجارة الصناعية والاستثمار

والمنافسة.

متابعة وتقييم أثر الأنشطة

٥٨- المسألة: علاوة على استقلال وكالات المنافسة وحماية المستهلك وخضوعها للمساءلة، فالدعم السياسي والاجتماعي عموماً هو مكوّن أساسي من مكونات ثقافة المنافسة. وعلى وجه الخصوص، فأحد الشروط المسبقة الرئيسية اللازمة لتنمية حقيقية لثقافة المنافسة هو وجود دعم واسع لها في صفوف المستهلكين والشركات، ووجود حياد في مجال المنافسة وامتثال كامل لقوانين المنافسة من جانب الشركات العامة والخاصة.

٥٩- النهج: من باب التصدي لبعض هذه التحديات، يُجري الأونكتاد استعراضات للنظراء ويُعدّ كذلك تقارير قطرية أخرى تحدد نقاط الضعف ونقاط القوة ومجالات التحسين. وتُدرج هذه التوصيات في الأنشطة السنوية لبناء القدرات المقدمة إلى البلدان التي خضعت لاستعراض النظراء، ويُبلغ بها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. ومن خلال هذه الاستراتيجية الجديدة، سيزيد الأونكتاد من دعمه لما يلي:

- (أ) استعراضات النظراء الطوعية لبلدان أعضاء جديدة؛
- (ب) استعراض الاستنتاجات والتوصيات والتشاور بشأنها قبل مناقشتها في فريق الخبراء الحكومي الدولي؛
- (ج) تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب للوكالات المعنية بسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛
- (د) وضع سياسات للمنافسة وسياسات عامة متسقة فيما بينها؛
- (هـ) تنظيم حوار وطني ومنتديات بشأن تطوير التجارة والاستثمار ووضع استراتيجيات للحد من الفقر.

توسيع التركيز الإقليمي

٦٠- المسألة: وجّه برنامج كومبال تركيزه بادئ ذي بدء نحو بلدان أمريكا اللاتينية. وفي البداية، كانت هذه البلدان تعتبر مجموعة تجريبية من البلدان المستفيدة التي تواجه معوقات متشابهة في ظل خلفيات اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة. ومع أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للأونكتاد أن يستمر في دعم بلدان أمريكا اللاتينية، فمن الممكن أيضاً تقاسم الدروس المستفادة والمنتجات وأفضل الممارسات التي تم تطويرها مع بلدان في مناطق أخرى. وتلقى الأونكتاد عدداً كبيراً من الطلبات من البلدان الراغبة في الانضمام إلى برنامج كومبال و/أو الحصول على المنتجات المطورة حتى الآن. وسوف تترتب على هذا التوسع آثار إيجابية وآثار مضاعفة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى خارج منطقة أمريكا اللاتينية. ومن الأمثلة على ذلك، برنامج كومبال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أُطلق في الآونة الأخيرة.

٦١- النهج: من أجل التسهيل الفعلي لانضمام أعضاء جدد إلى البرنامج وتلبية الاحتياجات المختلفة والاستجابة لمختلف الظروف، سوف تقدم إلى البلدان المستفيدة أنشطة مفصلة حسب الطلب في مجال المشورة المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات. وينبغي أن يكون الأونكتاد قادراً على تقديم المشورة والقيمة المضافة إلى أكثر وكالات المنافسة وحماية المستهلك تقدماً في مختلف مناطق العالم النامي. وبالتالي، فسوف يدعم الأونكتاد ما يلي:

- (أ) توسيع فريق الخبراء الاستشاري ليشمل مواهب من مناطق أخرى؛
- (ب) إنشاء منصة لإدارة المعارف تُتاح بثلاث لغات من لغات الأمم المتحدة (الإسبانية والإنكليزية والفرنسية) لتسهيل الوصول إلى جميع المنتجات (الأدلة والمبادئ التوجيهية والدراسات المعدة في إطار برنامج كومبال)؛
- (ج) وضع استراتيجية إنمائية وطنية لكل بلد عضو جديد.